رابعاً:- القوى المؤثر في النظام الاقتصادي

تعد اهم الأسس المهمة التي يجري في ضوئها مقارنة الأنظمة الاقتصادية المختلفة ويمكن توزيع هذه القوى إلى مقولات تتضمن كل منها عدد من العناصر وهي :

١- مستوى التطور الاقتصادي : ويمكن ان يقاس بواسطة مؤشرات متباينة من ضمنها مستوى حصة الفرد من الدخل ونسبة نمو هذه الحصة من الدخل، وحصة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي ومساهمة النشاطات الأولية والثانوية في الاستخدام الكلي او في الناتج المحلي الإجمالي ، ولهذه القوة تأثيرها الواضح في تحديد المتغيرات الممكنة الحدوث في الهيكل الاقتصادي حيث تستخدم عادة في تشخيص مستوى التطور الاقتصادي والآثار التي يتركها على طبيعة النظام نفسه .

٢- المظاهر الاجتماعية والثقافية : التي تمارس تأثيرها على النظام الاقتصادي منها ، العرق ، الحرفة ، الدخل ، الصحة ، الدين ، التقاليد ، العادات ، القيم والمعتقدات الاجتماعية كما تلعب الأيديولوجية دورا" مهما" في المجال الاقتصادي فالأيديولوجيا في المجال الاقتصادي تشير إلى مجموعة الأفكار المتصلة بالفعل الاقتصادي ويظهر تأثيرها من خلال زوايا عديدة فهيه تؤثر في وسائل وأهداف النظام والأدوات الخاصة بالنظام .

٣- الطبيعية للنظام : البيئة مثل الحجم (السكان ، المساحة) الموقع (المناخ ، سطوح البحار) والمواد الطبيعية الاقتصادية اذ تؤثر بشكل غير مباشر من حيث انها تساعد على تحديد مستوى وشكل التطور الاقتصادي .

خامساً: العناصر المكونة للنظام الاقتصادي :

لكل نظام اقتصادي أهداف ووسائل لتحقيقها ، كما ان لكل نظام طريقة معينة لتحديد الأهداف وتحديد أهميتها ومن ثم ترتيبها وفقا لسلم الأولويات المقررة وهنا تتمايز الأنظمة الاقتصادية وتختلف بعضها عن بعض الآخر لافي نوع الأهداف المرحلية الموضوعة بل في رؤية النظام نفسه للمشكلة التي تواجهه وهي غالبا" ما تخضع لتأثير الفلسفة التي يعتنقها النظام وأسلوب التفكير الاقتصادي .

ان الأنظمة الاقتصادية تشمل على عناصر اقتصادية تقرر مدى تمايزها واقترابها بعضا من بعض وفي العادة يشار إلى العناصر الآتية :

الوظائف - الخصائص الهيكلية - الأداء الاقتصادي.

١- الوظائف : وتتضمن وظائف النظام ما يأتي :.

أ- التخصيص الأمثل للموارد:

لقد نشأت النظرية الاقتصادية عن افتراضات أساسية عن كيفية تصرف الأنسان في مواجهة المشكلة الاقتصادية التي جرى افتراض إنها مشكلة الندرة وبما ان الموارد الاقتصادية تتصف بالمحدودية مما جعل إنتاج السلع والخدمات محدودة أيضا" ، وهذه الظاهرة أدخلت علم الاقتصاد السياسي عنصرين هما (الندرة والاختيار) ، لذلك كان بعض الاقتصاديين يشير إلى ان القضية الأساسية لعلم الاقتصاد تتضمن في جانب منها الكيفية التي يقوم بها البشر ومن خلالها بالاختيار خاصة عندما تكون البدائل المتاحة محدودة ،اذن محدودية الموارد الاقتصادية مادية كانت او بشرية تجعل الأنظمة الاقتصادية تسعى الى تحديد الأهداف التي يجب إنجازها حسب الأولوية ،فعلى اي نظام ان يقرر ما هي السلع والخدمات التي يجب إنتاجها وبأية كمية ، ولماذا لا يتم إنتاجها بصورة غير محدودة ؟ ولماذا علينا إجراء المفاضلة ووضع جدول للأولويات ، فيلاحظ هنا ان القرارات المتعلقة بهذه

الأسئلة يتم اتخاذها في النظام الاشتراكي مركزيا ، اي من قبل السلطة المركزية للتخطيط ، بينما تكون هذه القرارات فردية ، اي يقوم بها المنظمون وفقا لحافز الربح في النظام الرأسمالي .

ب- <u>النمو الاقتصادي</u> :

يعرف النمو الاقتصادي بأنه (زيادة الكمية في مستوى الإنتاج الكلي من السلع والخدمات او زيادة الإنتاج الحقيقي للفرد) ويعد النمو الاقتصادي من الأهداف المهمة والمشتركة بالنسبة للنظم الاقتصادية (رغم محدودية دلالته التحليلية كمؤشر اقتصادي) ورغم (تباين مفاهيمه وطرق احتسابه) بالنسبة للنظامين الاشتراكي والرأسمالي وهناك ثلاثة عوامل تحدد مستوى النمو الاقتصادي هي (الاستثمار المادي والبشري والتقدم التقني ومستوى التنظيم الاقتصادي) .

ج – <u>الاستقرار الاقتصادي :</u>

يقصد بالاستقرار الاقتصادي ثبات المستوى العام للأسعار والمحافظة على معدلات مقبولة من البطالة ونقص الاستخدام بشكل دوري وعدم حدوث تقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي من حيث ارتفاع معدلات البطالة او انخفاضها او الكساد ثم الانتعاش ، ان مما يتصف به النظام الرأسمالي هو حصول هذه التقلبات بصورة دورية .

اما بالنسبة للنظام الاشتراكي فان الاشتراكيين يفترضون ان التخطيط المركزي الذي تتولاه الحكومة يحول دون حدوث هذه التقلبات الحادة ، حيث يتم اتخاذ إجراءات تصحيحية سريعة لإعادة النظر في تخصيص الموارد من اجل التأثير على مسار الاقتصاد القومي ، وموضوع الاستقرار من الممكن تجزئته الى ثلاثة أهداف محددة هي (نمو الناتج الحقيقي) ،(الاستخدام التام) ، (استقرار الأسعار) ، وهذه الأهداف متداخلة ومترابطة فبدون الاستخدام التام من المحتمل الا يتحقق نمو الناتج بشكل كامل ، كما ان تقلبات الأسعار تؤدي إلى سيطرة عدم التأكد وعرقلة النمو الاقتصادي ، الا انه يمكن القول بشكل عام ان من الصعب على اي نظام اقتصادي تجنب هذه التقلبات بصورة تامة وإنما يمكن العمل على تخفيف حدتها بشكل او بأخر .

د- <u>العدالة في توزيع الدخل والثروة :</u>

تعد هذه الوظيفة من الوظائف الأساسية لأي نظام اقتصادي ، فليس هناك نظام يستطيع ان يجاهر بعدم عدالته في توزيع الدخل والثروة بافتراض انه لا يسعى لتحقيق العدالة وهو افتراض لا سند له في الواقع العملي ، وفي النموذج النظري فكل الأنظمة تعلن نواياها في تحقيق توزيع منصف للثروات والدخول والنوايا شيء والواقع شيء اخر والفروض النظرية قد لا تتطابق مع الشكل القائم للواقع الاقتصادي ، ان توزيع الدخل يرتبط بالملكية فيما اذا كانت خاصة او عامة وبمصادر الدخل الأساسية وفي هذه النقطة ثمة اختلاف شاسع في طرائق توزيع الدخل ، ففي الاقتصادات الرأسمالية يمتلك الأفراد عوامل الإنتاج ولقاء جهودهم في العملية الإنتاجية يتسلمون دخولا يفترض ان تكون متناسبة مع مستوى مساهمتهم وعلى هذا الأساس يعطى لأصحاب راس المال (الفائدة) ومالكي الأرض (الريع) وللمنظمين (الأرباح) وللعمال (الأجور) ويقوم جهاز الأسعار في السوق بمهمة تخصيص هذه العوامل وتوجيهيها نحو مختلف الأنشطة الاقتصادية دون الحاجة الى عمل خطة عمل من قبل الدولة لإنجاز هذه المهمة ، ان من اهم نتائج هذه العملية هي بروز ظاهرة سوء توزيع الدخل بسبب تمركز الملكية بأيدي نسبة ضئيلة من أفراد المجتمع .

اما في النظام الاشتراكي فان وسائل الإنتاج مملوكة ملكية عامة ، وبالتالي فان الأجور والرواتب تعد المصدر الوحيد للدخل ، لذلك يكون التفاوت في توزيع الدخل في ظل هذا النظام اقل حدة بكثير

مقارنة بالنظام الرأسمالي ، لذا ينظر الاقتصاديون الاشتراكيون إلى قدرة النظام الاشتراكي على تحقيق العدالة في التوزيع وبالتالي يستطيع هذا النظام ان يحقق اعلى مستوى من الرفاهية الاجتماعية

ثانياً:- الخصائص الهيكلية

ان من اهم الخصائص الهيكلية التي تجعل كل نظام مختلف عن الآخر هي:-

أ- مستوى التطور الاقتصادي :

اي المرحلة التاريخية لمستوى محدد من التطور يحصل في الاقتصاد بفعل عوامل مختلفة ومتباينة ووفقا" لنظريات التطور فان الأنظمة الاجتماعية مرت بمراحل من التطور في اتجاهاته ومعدلات النمو مما اثر في شكل التطور وأساسه ، فالنظرية الماركسية أخذت في تفسيرها المادي التاريخي للتحولات الاجتماعية والاقتصادية وكل مرحلة انبثقت عن المرحلة السابقة ، فالمجتمعات انتقلت من المشاعية البدائية ثم العبودية إلى الإقطاع ثم الرسمالية فيما تكون المرحلة الاشتراكية هي المرحلة النهائية .

اما المدرسة الألمانية التاريخية قدمت رؤية وتفسير ذات طابع تاريخي فعلي ، بان مراحل تطور المجتمعات هي خمس مراحل (مرحلة الصيد والرعي) (مرحلة الزراعة) (المرحلة التجارية) (المرحلة الصناعية) ،(المرحلة الزراعية التجارية الصناعية) ومن النظريات الشائعة نظرية روستو الأمريكي الذي حدد تطور المجتمعات عبر خمسة هي (مرحلة المجتمع التقليدي) (مرحلة الشروط المسبقة للانطلاق) (مرحلة الانطلاق) (مرحلة السير نحو النضج) (مرحلة الاستهلاك الواسع) وكان منطلقة في هذا التوصيف التكنلوجيا ودورها في الاقتصاد وتطوره .

ب – معيار الموارد الاقتصادية

وهنا يمكن تصنيف الأنظمة الاقتصادية طبقا" لمستوى اعتمادها على عوامل الإنتاج الثلاثة . العمل .الأرض . راس المال . وقد نظر الى الأنظمة التي تعتمد على العاملين الأول والثاني على انها متخلفة فيما صنفت الأنظمة التي تعتمد على راس المال بانها متقدمة .

ت – ملكية وسائل الإنتاج :

في الاقتصاديات الرأسمالية تكون الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج تفترض الشكل الفردي للتنظيم حيث يمارس الأفراد سيطرتهم على المؤسسات والمشروعات المملوكة من قبلهم ويمثل المشروع الفردي سواء كان يعمل في ظروف الاحتكار او في ظروف المنافسة التامة السمة الغالبة في النظم اللبرالية مع توفير إمكانية فعلية لظهور أشكال محددة من المؤسسات ذات الطابع الحكومي .

في مقابل ذلك تتصف بعض الاقتصادات بدور اكبر للدولة في النشاط الاقتصادي حيث لا ملكية خاصة ، بل ملكية عامة تؤل بموجبها العوائد الناتجة عن استخدام راس المال الطبيعي في العملية الإنتاجية الى الدولة . ويعكس الاستثمار في راس المال الطبيعي فيها وجهة نظر الدولة وفلسفتها ونظريتها الاقتصادية ، وترسم الدولة وتحدد وسائل التنفيذ .

ث- مركز القوة الاقتصادي :

يمكن المقارنة بين الأنظمة الاقتصادية في ضوء مبدا التحكم في القرار الاقتصادي . فالاقتصادات التي تتخذ فيها قرارات الاقتصاد من قبل فرد (مشروع او مؤسسة خدمية او إنتاجية) او من قبل مجموعة أفراد هي اقتصادات فردية ، فيما يكون الاقتصاد ذات صفة جماعية حين تتولى الدولة اتخاذ القرار الاقتصادي عبر مؤسساتها التخطيطية .

في النوع الأول : من الاقتصادات تخضع عملية اختيار الأهداف وتنفيذها لمبدا التفضيلات الفردية ونظرة الأفراد لتخصيص الموارد الاقتصادية ويكون تحقيق اكبر منفعة باقل كلفة مبدأ موجه لعملية

التفضيل، أما في الاقتصادات الجماعية المخططة: فان اختيار الأهداف يخضع لتفضيلات المخططين الذين يأخذون بنظر الاعتبار عند تحديدهم لها الحاجات الجماعية للأفراد وليس الطلب الكلي.

ج - الحوافز الاقتصادية :

يعد التنظيم الاقتصادي مسالة مهمة لتأثيره على سلوك الأفراد لان تغير هيكل الحوافز يقود إلى تغير سلوك الأفراد وهنا تمايزت واختلفت النظم الاقتصادية فيما بينها .

ففي الاقتصادات الاشتراكية اكتفت بالشكل المعنوي للتحفيز على زيادة الإنتاج ورفع معدلات الإنتاج وعمل بهذا المبدأ لفترة طويلة ثم بدأت القناعة بأهمية منح المحفزات المادية بدأت تمثل توجها اخر بعد ان تبين ان الدوافع المعنوية وحدها لا تكفي ، بمبدأ الحوافز المادية تزيد في اندفاع العامل نحو العمل ويرفع مدير المشروع قدرته على التجديد والابتكار وينشط العاملون باتجاه خفض الفجوة بين العوائد المتوقعة والتكاليف ، اي زيادة الأرباح اذا تم منح العاملين محفزات مادية .

ح- تنظيم القوة الاقتصادية :

عادة تتخذ تنظيم القوة الاقتصادية شكلين مركزي وغير مركزي ، الاقتصادات الرأسمالية تستخدم مبدئيا" التنظيم الحكومي والملكية العامة في ميادين مختارة فضلا عن الضرائب لتصحيح مسار قوى العرض والطلب وهنا يمكن ان يتخذ التنظيم شكلا مركزيا" ، غير ان الخاصية المميزة لهذه الاقتصادات هي اللامركزية ، أما الاقتصادات المخططة فالنموذج النظري يفترض المركزية مع وجود قدر محدد صغير من التأثير للسوق اي قدر محدد من اللامركزية تفترض حقيقة وجود التنظيم المركزي والرقابة الإدارية جنبا" إلى جنب .

ثالثاً:- الأداء الاقتصادي

ليس هناك معايير متفق عليها لتقدير مدى فاعلية الأداء الاقتصادي في النظام الاقتصادي ، الا ان اغلب وجهات النظر تحصره في تحليل الكفاءة الساكنة والكفاءة الديناميكية .

فالكفاءة بشكل عام يعني الحصول على اكبر نفع من الموارد باقل قدر من النفقات ويتطلب تحقيق الكفاءة الاقتصادية توفر شرطين :

١- ان يحقق النشاط الاقتصادي قدر من المنافع يفوق التكاليف بالنسبة لأفراد المجتمع وهذا يعني ان هذا النشاط يزيد من مستوى رفاهية البعض دون تخفيض رفاهية البعض الآخر .

٢- ان تجاوزت التكاليف الناجمة عن ممارسة النشاط حجم المنافع فالأفضل عدم ممارسة النشاط لان التكاليف ستكون اكثر من المنافع مما يخلق ضررا لبعض الناس ويزيد المنافع التي يحصل عليها البعض الآخر .

فالكفاءة انمار تشير الى الفعالية التي يتمكن في ظلها النظام الاقتصادي من الانتفاع بموارده المتيسرة ومن ضمنها المعرفة وبشكل استثنائي وفي لحظة معينة من الزمن وهذا ما يفيد **الكفاءة الساكنة** ويعبر عنها بواسطة منحنى إمكانات الإنتاج غير انه ليس من السهل تقدير ما اذا كان الاقتصاد قد بلغ الحدود القصوى ام لا ؟ لذلك يتم استخدام مؤشر البطالة بأنواعها المختلفة اذ كلما ارتفعت كلما كان ذلك يعني ابتعاد الاقتصاد عن منحنى الإنتاج .

اما **الكفاءة الديناميكية** : فأنها تشير الى قدرة النظام الاقتصادي في رفع طاقته الاستيعابية لإنتاج السلع والخدمات دون ان تتم زيادة المدخلات من عمل وراس المال ، ويؤخذ في نظر الاعتبار في ظل هذه الكفاءة المتغيرات الأخرى التي تكون اكثر أهمية من التخصيص الأمثل للموارد كالنمو الاقتصادي الذي يراد تحقيقه وكهدف من زيادة مخصص الاستثمار وتخفيض الاستهلاك الحالي من اجل رفع معدل النمو مستقبلا" .